مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

كيف أصبحت فرنسا، وبهدوء، الشريك المُفضَّل للسعودية في مجال الأمن الداخلي؟

الكاتب: فرانشيسكو سكيافي

المصدر: موقع "المونيتور" الأميركي، نشر بتاريخ 02 آب 2025

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

كيف أصبحت فرنسا، وبهدوء، الشريك المُفضَّل للسعودية في مجال الأمن الداخلي؟

الكاتب: فرانشيسكو سكيافي

المصدر: موقع "المونيتور" الأميركي، نشر بتاريخ 02 آب 2025[1].

سعت الرياض للاستفادة من الخبرات الفرنسية في السيطرة على الحشود، ومحاربة المخدرات، والأمن الرقمي قبل عقد من الأحداث الكبرى.

مؤخراً، عزّزت السعودية وفرنسا تعاونهما في مجال الأمن الداخلي بتوقيع اتفاق ثنائي بين وزارتيّ الداخلية لكِلا البلدين. تم الانتهاء من الصفقة في باريس في 29 تموز/ يوليو خلال زيارة وزير الداخلية السعودي الأمير عبد العزيز بن سعود، الذي التقى بنظيره الفرنسي جيرالد دارمانان. شملت الزيارة جولة بارزة في مركز عمليات إدارة شرطة باريس، الذي أشرف على الأمن لدورة الألعاب الأولمبية الصيفية 2024.

قال دارمانين عقب التوقيع: "ستتيح هذه الاتفاقية لبلدينا تبادل أفضل الخبرات، سيما في مجالات الأمن السيبراني ومكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات".

تأتي هذه التعزيزات للتعاون الأمني الثنائي في وقت يتماشى فيه الجانبان بشكل متزايد حول القضايا الاستراتيجية، وفي زخم تعززه استضافتهما المشتركة لمؤتمر الأمم المتحدة حول "حل الدولتين"، الذي عُقد في نيويورك من 28 إلى 30 تموز/ يوليو. وفي الوقت الذي كان فيه هذا الحدث يُركِّز على الدبلوماسية، فقد أبرزت مشاركة الوزراء أولوية مختلفة: تعزيز الأمن الداخلي، وإدارة التهديدات الداخلية، وبناء القدرة على التحمّل قُبيل الفعاليات الكبرى المُخطط لها في المملكة العربية السعودية.

أجندة واسعة

على الرغم من أن القليل من التفاصيل قد تم الكشف عنها علناً، فمن المتوقع أن تشمل الاتفاقية مجموعة واسعة من التعاون في مجالات الأمن الداخلي، بما في ذلك التدريب، وتبادل المعلومات، ومكافحة الإرهاب، والشرطة عالية التقنية. كما تشير المناقشات إلى اهتمام مشترك في مجال مكافحة تهريب المخدرات، سيما تجارة الكبتاجون المتوسعة، وهو أمفيتامين اصطناعي غالباً ما يتم تهريبه إلى الخليج من سوريا ولبنان.

[1] Why France is quietly becoming Saudi Arabia's go-to internal security partner.
https://www.al-monitor.com/originals/2025/07/why-france-quietly-becoming-saudi-arabias-go-internal-security-partner

تتمتع الدولتان بتاريخ من التعاون الاستخباراتي يعود إلى ذروة تهديد "داعش"، وتُعد فرنسا واحدة من أكثر الدول الأوروبية نشاطاً في دعم جهود مكافحة المخدرات الإقليمية. في السنوات الأخيرة، اعترضت السلطات الجمركية الفرنسية عدة شحنات من الكبتاجون المتجهة إلى الخليج، بما في ذلك مصادرة شحنة ، في عام 2017، تزن 135 كيلوغراماً من الحبوب في مطار باريس شارل ديغول كانت في طريقها إلى السعودية . كما دعمت باريس أيضاً دعوات دول مجلس التعاون الخليجي لتشديد الرقابة على المواد الأولية للمخدرات الاصطناعية، متماشيةً مع مبادرات الاتحاد الأوروبي الأوسع مثل خارطة الطريق التي وضعتها المفوضية الأوروبية لعام 2023 لمكافحة تهريب المخدرات الاصطناعية وتعزيز إنفاذ القانون عبر الحدود.

لقد جعل هذا القلق المشترك من تهريب المخدرات عنصراً أساسياً في التعاون الثنائي بين فرنسا والسعودية. ويُقال إن هناك مجموعات عمل مشتركة قيد الإعداد. في ذات السياق تستكشف الرياض الدعم الفرنسي لتطوير بنية تحتية للكشف في نقاط العبور الحدودية الرئيسية، مستوحاة من أنظمة الجمارك الذكية المُستخدمة في الاتحاد الأوروبي.

الأمن السيبراني هو مجال آخر للتعاون الثنائي حيث أخذ يتوسع بشكل متسارع. وقد احتلّت السعودية المرتبة الأولى عالمياً في الدفاع الرقمي، حيث احتلت المرتبة الأولى في مؤشر الأمن السيبراني العالمي لعام 2024 الذي أصدرته الأمم المتحدة. لقد جعلتها استثماراتها في كشف التهديدات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، وأنظمة الهوية الرقمية، والبنية التحتية السيبرانية شريكاً ثميناً للدول الغربية، وخاصةً مع ارتفاع الهجمات السيبرانية الإقليمية في ظل عدم الاستقرار في بلاد الشام والبحر الأحمر.

أولويات الأمن الداخلي في المملكة العربية السعودية

تتشكّل استراتيجية الأمن الداخلي في المملكة العربية السعودية بشكل متزايد من خلال تقارب المخاطر الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى سعيّها لحماية بنية رؤية 2030 التحتية.

إن استضافة إكسبو 2030 في الرياض (من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2030 إلى 31 آذار/مارس 2031) وكأس العالم 2034 قد دفعت البلاد للاستثمار بشكل ضخم في السيطرة على الحشود، والاستجابة الطارئة، والمراقبة، والاستعداد السيبراني. ترى

الحكومة السعودية أن النجاح في تنفيذ هذه الفعاليات هو أمر أساسي لصورتها العالمية وأهداف التنويع الاقتصادي.

لقد أطلقت وزارة الداخلية السعودية برامج تجريبية تستخدم تقنية الذكاء الاصطناعي لمراقبة الحشود والتعرّف على الوجوه في الأماكن الرئيسية، بما في ذلك المطارات والملاعب الرياضية. تشمل المبادرات منصة "بصير" للتحكّم في حشود الحج ومركبات دوريات ذكية مزودة بإشعارات مطابقة للوجوه في الرياض. تهدف هذه المشاريع، المدعومة من شركات محلية ودولية، إلى تعزيز القدرات قبل معرض إكسبو 2030 وكأس العالم، مستفيدة من الخبرات التي اكتسبتها فرنسا خلال أولمبياد باريس.

لقد أصبحت مكافحة المخدرات، وخاصة الكبتاجون، أولوية وطنية قصوى، وعلى الرغم من أن التقارير تشير إلى انخفاض في مضبوطات الكبتاجون منذ عام 2024، إلّا أن زيادة ملحوظة في الاعتقالات المتعلقة بتهريب وإنتاج الكبتاجون قد تم تسجيلها، وخاصة في البلاد، بحسب ما أشارت إلية كارولين روز، مديرة ملف الجريم والصراع في "معهد نيو لاينز".

ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، نفّذت المملكة العربية السعودية 144 عملية إعدام بسبب جرائم متعلقة بالمخدرات في النصف الأول من عام 2025، مستهدفةً تجار المخدرات الذين يستغلون عدم الاستقرار الإقليمي لتهريب المخدرات إلى المملكة.

من خلال التعاون مع شركاء دوليين مثل فرنسا، تسعى الرياض لتعزيز الاعتراض وإظهار موقفها الحازم قُبيل موعد أستضافتها للأحداث العالمية.

كذلك أكدت السلطات السعودية على الابتكار في مجال الأمن، حيث قامت الهيئة الوطنية للأمن السيبراني بتطوير استراتيجية دفاع متعددة المستويات تجمع بين التنظيم، والأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص. تعكس الاستثمارات في رأس المال البشري، بما في ذلك إنشاء كلية للأمن السيبراني، طموح المملكة العربية السعودية في أن تتصدر في عصر رقمي متقلّب.

الأمن الداخلي اليوم يتجاوز مجرد إنفاذ القانون، بل أصبح يتعلق بالمرونة، والتكنولوجيا، والتنسيق الاستراتيجي.

تزايد الحضور الفرنسي في الخليج

بالنسبة لفرنسا، يمثل الاتفاق مع الرياض جزءاً من استراتيجية خليجية أوسع تشمل تصدير الدفاع والأمن الداخلي. عملت الشركات الفرنسية مثل "تاليس وآيديميا" في المنطقة منذ فترة طويلة، سيما في تقنيات القياسات الحيوية، والاتصالات الآمنة، وحماية البنى التحتية. ويبرز "تاليس" كمرشح رئيسي في جهود الرياض لإنشاء أنظمة أمان متكاملة بالذكاء الاصطناعي. في الوقت نفسه، يوضح اهتمام السعودية بتقنية التوأم الرقمي المُعزّزة بالذكاء الاصطناعي من "داسو سيستمز" طموحاً أوسع لدمج التحليلات التكهنية في أمن الفعاليات واللوجستيات الدفاعية، وهي موضوع رئيسي في قمة باريس للذكاء الاصطناعي لعام 2024.

كما تسعى باريس أن تضع نفسها كبديل، موثوق به في أوروبا، للولايات المتحدة والصين، وزيادة تأثير تركيا، مستفيدةً من قوتها في إطار القانون والشرطة، وأمن الفعاليات الكبرى، والسيادة الرقمية. وقد أشار محمد سليمان، زميل أول في "معهد الشرق الأوسط"، إلى أن "شراكات السعودية في الذكاء الاصطناعي تعكس توازناً دقيقاً في ظل تنافس الولايات المتحدة والصين، مع ميل واضح نحو أمريكا في هذا المجال".

وأضاف: "أن أوروبا، سيما فرنسا والمملكة المتحدة، تقدم أرضية وسط لإستقلال استراتيجي دون أعباء التنافس بين القوى العظمى".

وبينما يرتبط قطّاع الدفاع الفرنسي بالفعل في دول الخليج مثل الإمارات وقطر، فإن الأمن الداخلي يوفر مساراً جديداً للتأثير، حيث تستغل فرنسا قدراتها في الحوكمة الرقمية، والأطر القانونية، وشرطة المدن.

خلال زيارة وزير الطاقة السعودي التقى الأمير عبد العزيز آل سعود برئيس دائرة شرطة باريس بالوران نونيز، ، الذي أطلعه على سير العمل والتقنيات المتقدمة المُستخدمة في مركز القيادة. كانت المنشأة حاسمة في تأمين أولمبياد باريس 2024، حيث تم نشر ما يقرب من 45,000 ضابط في جميع أنحاء العاصمة الفرنسية. كما زار الوزير السعودي مقر وحدة التدخّل والإنقاذ الفرنسية من النخبة المتخصصة في مكافحة الإرهاب وإنقاذ الرهائن، حيث اجتمع مع القائد غيوم كاردي واطلّع على عروضاً لتكتيكات العمليات المتقدمة.

بالنسبة للرياض، فإن تعزيز العلاقات مع فرنسا يساعد في تنويع شراكاتها الأمنية مع الدول الغربية، خاصةً مع زيادة التدقيق وفرض الشروط على العلاقات الدفاعية مع واشنطن. ومع تزايد أهمية الأمن الداخلي على الأجندة الوطنية للمملكة العربية السعودية، ستلعب الشراكات مثل تلك التي مع فرنسا دوراً أكثر استراتيجيةً، ليس فقط في مواجهة التهديدات المشتركة، بل أيضاً في تشكيل مستقبل الأمن في عصر الطموح العالمي في منطقة الخليج.

***